الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2755
28 October 1987

ARABIC

LIBRARY

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والخمسين بعد الالفين والسبعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد بوتشي	(ايطاليا)
الاعضاء :		
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية		السيد بيلونوغود
الارجنتين		السيد ديلبيتش
المانيا (جمهورية - الاتحادية)		الكونت يورك فون فارتنبورغ
الامارات العربية المتحدة		السيد الشعالي
بلغاريا		السيد غارفالوف
زامبيا		السيد زوزي
الصين		السيد يو سنفجيا
غانا		السيد غبيهو
فرنسا		السيد بلان
فنزويلا		السيد اغيلار
الكونغو		السيد ادوكي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية		السير كريسبين تيكيل
الولايات المتحدة الامريكية		السيد اوكون
اليابان		السيد كيكوتشي

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

اما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من احد اعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥ .

إقرار جدول الاعمال

أُقر جدول الاعمال .

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لمدغشقر لدى الامم المتحدة (S/19230)

رسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة (S/19235)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بانني تلقيت رسائل من ممثلي بنما ، وبيرو ، وتركيا ، والجزائر ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجنوب افريقيا ، والسنغال ، والكاميرون ، وكينيا ، ومدغشقر ، ومصر ، ونيكاراغوا ، والهند ، ويوغوسلافيا يطلبون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

حيث أنه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد ريتر (بنما) ، والسيد الزامورا (بيرو) ، والسيد تركمين (تركيا) ، والسيد جودي (الجزائر) ، والسيد اوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد مانيلي (جنوب افريقيا) ، والسيد ساري (السنغال) ، والسيد انغو (الكاميرون) ، والسيد كييلو (كينيا) ، والسيد رابيتافيكا (مدغشقر) ، والسيد بدوي (مصر) ، والسيدة استورغا غاديا (نيكاراغوا) ، والسيد غاريخان (الهند) والسيد بييتش (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء مجلس الامن أنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ من رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا وهذا نصها :

"باسم مجلس الامم المتحدة لناميبيا يشرفني أن أطلب بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن توجيه دعوة الى وفد مجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي أترأسه ، للاشتراك في مناقشة مجلس الامن للبند المعنون 'الحالة في ناميبيا' التي ستبدأ في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧" .

في مناسبات سابقة وجه مجلس الامن دعوات لممثلي هيئات أخرى تابعة للامم المتحدة بصدد دراسة مسائل مدرجة على جدول أعماله . ووفقا للممارسة المتبعة في هذا الشأن أقترح أن يوجه المجلس الدعوة الى رئيس ووفد مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد زوزي (زامبيا) رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وأعضاء الوفد الآخرون مقاعد على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ المجلس بانني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ من ممثلي زامبيا وغانا والكونغو ، هذا نصها :

"نحن الموقعين أدناه ، الاعضاء في مجلس الامن ، نتشرف بأن نطلب أن يوجه مجلس الامن ، خلال جلساته المكرسة للنظر في البند المعنون 'الحالة في ناميبيا' ، دعوة الى السيد شيو - بن غوريراب ، أمين الشؤون الخارجية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت" .

وقد عممت هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الامن تحت الرمز S/19233 .

اذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر ان مجلس الامن يقرر توجيه الدعوة الى السيد غوريراب وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد غورييراب مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ المجلس الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الامن اليوم استجابة لطلبين واردين في رسالتين موجهتين الى رئيس مجلس الامن : الاولى في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ من الممثل الدائم لمدغشقر لدى الامم المتحدة (S/19230) ، والثانية في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة (S/19235) . وأمام أعضاء المجلس الوثيقة S/19234 التي تتضمن نص تقرير إضافي للامين العام متعلق بتنفيذ قراري مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا .

المتكلم الاول ممثل مدغشقر الذي يود الإدلاء ببيان بوصفه رئيس مجموعة الدول الافريقية عن شهر تشرين الاول/اكتوبر . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد رابيتافيكا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أتكلم اليوم بوصفي رئيس مجموعة الدول الافريقية عن شهر تشرين الاول/اكتوبر ، للفت انتباه أعضاء مجلس الامن الى مدى انزعاج أعضاء المجموعة وقلقهم العميق إزاء التدهور المطرد للحالة في ناميبيا . ولكنني أود قبل كل شيء أن أتوجه اليكم ، سيدي الرئيس ، بأحر تهاني وفد بلادي على توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الاول/اكتوبر . ان فطنتكم السياسية وخبرتكم الدبلوماسية خير ضمان لنجاح مداولات المجلس .

يطيب لي أيضا أن أعرب لسفير غانا ، السيد جيمس فيكتور غبيهو عن عميق امتناننا للطريقة القديرة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر ايلول/سبتمبر .

لقد طلبت الىّ مجموعة البلدان الافريقية أن أدعو الى عقد هذا الاجتماع للإعراب عن قلق المجموعة لا إزاء محنة الشعب الناميبي المفجعة فحسب ، هذا الشعب الذي وقع ضحية لأعنف أشكال الاستغلال الاستعماري وأكثرها قسوة ، وإنما أيضا إزاء

الجمود المزمن الذي أصاب المجلس فيما يتعلق بمسألة ناميبيا التي ما زالت مسؤولية خاصة تتحملها الامم المتحدة والمجتمع الدولي بوجه عام .

وهذا القلق قلق مشروع وبخاصة عندما يتذكر المرء أنه قد انقضى ما يزيد على العامين منذ اعتمد المجلس قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) الذي قام فيه - من بين جملة أمور - بتحذير جنوب افريقيا بشدة من أن رفضها التعاون في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) سيضطره الى اتخاذ التدابير الواجبة بموجب الميثاق ، بما في ذلك الفصل السابع منه .

آنذاك رحب المجتمع الدولي عامة والدول الافريقية خاصة بالتغيير الذي طرأ على موقف المجلس ، حيث بدا أنه قد أمكن ، ولو مرة ، كسر طوق الجمود الذي حل بالمجلس منذ اتخاذه القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وكنا قد اقتنعنا حينئذ بأن المجلس هيأ نفسه لاستعادة مصداقيته والحفاظ عليها في مواجهة تحدي جنوب افريقيا وغطرستها .

بل الواقع ان المشاورات التي أجراها الامين العام مع كل الاطراف المعنية وفقا للولاية المنوطة به أفضت الى تقدم حقيقي بخصوص نواح عديدة من المسألة .

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ اتفق جميع الاطراف على نظام للتمثيل النسبي في الانتخابات المنصوص عليها في القرار٤٣٥ (١٩٧٨) ، مما مهد الطريق أمام امكانية انشاء فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وفي ذلك الوقت خلص الامين العام الى أن كل الشروط اللازمة لتنفيذ خطة الامم المتحدة قد توفرت .

إلاّ أن الجهود التي يبذلها الأمين العام دون كلل تتعرقل باصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بوجود القوات الكوبية في أنغولا . إن هذه المناورات التسويفية للنظام العنصري لم تدهش أحدا لأن من الصعب علينا أن نتخيل موافقة جنوب افريقيا بحسن نية على التعاون طواعية مع الأمم المتحدة بغية الانتقال بناميبيا الى الاستقلال . فمنذ زمن بعيد تحاول جنوب افريقيا التحايل على القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي هذه الأثناء ، لا يزال الشعب الناميبي يتعرض للقمع والهيمنة السياسية . فقد بلغ الاضطهاد والعسكرة والاستغلال الاقتصادي في ظل نظام الاحتلال التابع لجنوب افريقيا مستويات لا تحتمل ولم يسبق لها مثيل . كما أن الوضع العام في الجنوب الافريقي يتدهور بسرعة . وتُستخدم أراضي ناميبيا الدولية لشن أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة ، مما يتسبب في معاناة انسانية وخسائر مادية لا حصر لها . إن احتمالات اقامة ناميبيا مستقلة وذات سيادة لا تزال بعيدة المنال .

وفي وجه موقف جنوب افريقيا المتغطرس ، ما برح مجلس الأمن عاجزا عن التصرف بطريقة ملموسة وعملية . وفي مناسبتين ، مرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ومرة أخرى في نيسان/ابريل ١٩٨٧ - طلبت حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الافريقية الى مجلس الأمن أن يعتبر استمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا خرقا للسلم الدولي وطالبته بالتالي بفرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا بموجب أحكام الميثاق ذات الصلة . وندرك جميعا نتائج هذين الطلبين . لقد رفضهما المجلس بسبب التصويت السلبي من جانب بعض أعضائه الدائمين .

إن الدول الافريقية تأسف بالغ الأسف لعدم تمكن المجلس من إجبار جنوب افريقيا على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا . ولكن على الرغم من الشعور بخيبة الأمل هذه ، وفي ضوء الخطر الحقيقي الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان والاقليميان والصادر عن جنوب افريقيا ، عاهد رؤساء دول وحكومات الدول الافريقية أنفسهم على :

"مضاعفة الجهود الدبلوماسية للخروج من المأزق الذي تمثله سياسة الربط بين تحقيق الاستقلال لناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ."

وهذا هو سبب دعوتنا الى عقد اجتماع جديد لمجلس الامن لمطالبته بايجاد نهج عمل فعال ، بغية تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا .

لا تزال جنوب افريقيا ماضية منذ زمن طويل في تحديها وتقويضها للاخلاقية الدولية وهيبة الامم المتحدة وسلطتها . وإننا نناشد بالحاح البلدان المعروفة بانها حليفة لجنوب افريقيا - والتي قبلت مرة بالقيام بمهمة مساعدة الامم المتحدة على الاسراع في الانتقال الديمقراطي والسلمي لناميبيا نحو الاستقلال - ان تشارك في جهود المجتمع الدولي لوضع حد لمعاناة الشعب الناميبي . وما برحت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية تؤيد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، كما انها اكدت مرارا وتكرارا على استعدادها للتعاون مع الامين العام في تنفيذه ، ولا سيما عن طريق ابرام اتفاق لوقف اطلاق النار .

ويبقى على المجلس الآن ان يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ قراراته . وإن موقفنا في هذا الصدد ثابت ، وهو انه ينبغي للمجلس ان يطالب بالتنفيذ الفوري غير المشروط للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وان يفرض على جنوب افريقيا جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق لاجبارها على البدء في تنفيذ ذلك القرار . وحيث ان جميع المسائل المتصلة بخطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا قد سويت ، كما ذكرنا من قبل ، فبإمكان المجلس ان يتوخى إنشاء فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا.

وقد اقترح الاجتماع الوزراي لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، المعقود في نيويورك في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ، هذا النهج في الفقرة ١٦ من بيانه الختامي ، اذ جاء فيها :

"وطلب الوزراء بصفة عاجلة من مجلس الامن ان يحدد موعدا مبكرا لبدء تنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، على الا يتجاوز هذا الموعد ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، مع مراعاة انه جرت بالفعل تلبية جميع الشروط اللازمة ، وان يلتزم بتطبيق احكام الميثاق ذات الصلة ، بما في ذلك فرض الجزاءات الشاملة

والإلزامية ، بموجب الفصل السابع ، في حالة استمرار تحدي جنوب افريقيا لمجلس الامن في هذا الشأن . وفي هذا الصدد ، حثوا مجلس الامن على الاضطلاع فورا بمشاورات من أجل تكوين فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ووضعه في ناميبيا ." (S/19187 ، الفقرة ١٦)

وفي الختام ، أود أن أوكد الاهمية الحاسمة لتحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال لناميبيا المتحدة بالنسبة لافريقيا . إننا نحبذ تسوية هذه المسألة في اطار الامم المتحدة . ويحدونا الامل في أن يؤكد المجلس ، وفقا لمسؤولياته في صيانة السلم والامن الدوليين ، على سلطته في إجبار جنوب افريقيا على الانسحاب من ناميبيا ، ونبذ سياسة الفصل العنصري ، ووضع حد لاعمالها العدوانية والمزعزعة للاستقرار التي تشنها ضد الدول المستقلة في المنطقة . وإن مجموعة الدول الافريقية ستبقى على استعداد للتعاون مع المجلس تعاونا تاما .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل مدغشقر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو السيد بيتر دينغي زوزى ، رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد زوزي (زامبيا) رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : سيدي الرئيس ، أود نيابة عن مجلس الامم المتحدة لناميبيا أن أتوجه بالشكر لكم ولباقي أعضاء مجلس الامن على قبولكم طلب المجموعة الافريقية ببحث الحالة الحرجة السائدة في ناميبيا ، وعلى الدعوة الكريمة التي وجهت لمجلس ناميبيا لكي يشارك في مداولات الجلسات البالغة الاهمية . لقد أبديتم شهامة في تلبيتكم لطلب المجموعة الافريقية لا لان أعضاء مجلس الامن من واجبهم أن يبحثوا هذه الطلبات على النحو المؤاتي بل لانكم انتم أيضا تعتبرون أن العقبة الماثلة الآن أمام تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا غير محتملة وغير مقبولة . ويسرنا في مجلس ناميبيا أن تدور هذه المناقشة تحت قيادتكم الدينامية القديرة . ونرجو أن تفضي رئاستكم إلى نتيجة ناجحة .

وأود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بابن بارز من أبناء افريقيا ، وهو أخي السفير فيكتور غبيهو ممثل غانا ، على الاسلوب الممتاز الذي أدار به أعمال المجلس أثناء شهر أيلول/سبتمبر .

يقدر مجلس ناميبيا أيما تقدير طلب مجموعة البلدان الافريقية عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن بشأن مسألة ناميبيا . ونعتقد أن هذا الطلب يعدُّ دليلا واضحا على التزام البلدان الافريقية التزاما كاملا بمواصلة بحث هذه المسألة في إطار مجلس الامن .

وباعتبار المجلس السلطة الإدارية القانونية في ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال ، فإنه يتطلع إلى إيجاد فرص مجدية لإنهاء معاناة الشعب الناميبي . ويسعدنا أن نلحظ أن مجلس الامن ينعقد لاستكمال المسائل التي سبق أن أعلن عن رأيه بشأنها بصورة واضحة وقاطعة . وكما نفهم الامور ، فإن مجلس الامن مطلوب منه اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وسيتضمن ذلك الالتزام بوقف إطلاق النار من جانب الاطراف في الصراع ووضع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا . ونود أن نؤكد على الموقف المعروف للامم المتحدة ، ألا وهو أن القوات

الكوبية موجودة في أنغولا بناء على دعوة من تلك الحكومة وأن جنوب افريقيا موجودة في ناميبيا بصورة لا شرعية ، ومهما قال أو فعل المتعاطفون معها في مجلس الامن فإن هذا لن يغيّر من الحقيقة شيئا . فلا يمكن أن تظل جنوب افريقيا إلى الأبد في ناميبيا ضد الرغبة المعلنة لمجلس الامن أو ضد تعليماته .

ما برح مجلس ناميبيا طوال السنوات الواحدة والعشرين من وجوده يسعى جاهدا من أجل تحقيق الإعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بغية تمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال . ويساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم بشأن مسألة استقلال ناميبيا رغم اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ورغم التأييد الدولي الواسع النطاق الذي يحظى به الشعب المناضل في ذلك الإقليم التعس . لقد تعب شعب ناميبيا من مسألة الربط وما يسمى بالارتباط البناء . بل إن العالم قد تعب من سماع قصة الربط التي لا معنى لها والتي تقدم باستمرار كبديل لاستقلال شعب ناميبيا وحريته . إن شعب ناميبيا لا يستحق هذا الربط . إنه جدير بالسلم والكرامة وقبل كل شيء بحقه في تقرير مصيره . وإن على الامم المتحدة وخاصة مجلس الامن ، التزاما بكفالة أن ينال الشعب التي تتحمل هي مسؤوليته قدرا من تقرير المصير والاستقلال .

يجب على مجلس الامن أن يبت في وضع ترتيب لوقف إطلاق النار ووزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويجب على مجلس الامن أن يعمل على إزالة حاجز الربط المصطنع الذي يبقي عليه من أجل تحقيق مكاسب تجارية . ومن ثم فإننا نناشد إدارة الولايات المتحدة بأن تتخلى عن سياسة الربط . ويعتقد مجلس ناميبيا أنه قد آن الاوان لاتخاذ هذه الخطوة .

نحن في مجلس ناميبيا نجد من العسير أن نصدق أن بلداً مثل الولايات المتحدة الامريكية التي تعتبر رمزا لحقوق الإنسان والديمقراطية ، يختار أن يتحالف مع عدو المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان .

لقد أعربت الجماهير في العالم أجمع عن قلقها العميق إزاء معدل نهب الموارد الطبيعية لناميبيا في انتهاك للمرسوم رقم واحد لمجلس ناميبيا . ونحن في مجلس

ناميبيا ندرك ان أنشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية في ناميبيا تعدُّ عقبة رئيسية امام تحقيق استقلال ناميبيا . ولهذا نشعر بانشغال كبير إزاء استمرار نهب الموارد الطبيعية لناميبيا . ولقد أشارت التقارير الاخيرة إلى ان شركة "دي بيرز" التابعة لجنوب افريقيا قد استغلت على نحو غير مشروع ممتلكات تبلغ قيمتها بليون جنيه استرليني عن طريق الشركة التابعة لها ، وهي "مناجم الماس المتحدة" . ونشعر بالقلق ايضا إزاء معدل التعدين المفرط ، واستخراج ثروة لا تعود بالفائدة على الشعب الناميبي .

لقد بلغنا في ٣١ تموز/يوليه من هذا العام ، ان شركة "تسوميب" وهي شركة تعدين يمتلكها اجانب وتعمل بصورة غير شرعية في ناميبيا ، قد طردت ٣ آلاف من العمال السود - وجميعهم اعضاء في اتحاد عمال المناجم في ناميبيا - إذ كانوا مضربين لرفع اجورهم وتحسين قواعد السلامة ووضع حد للممارسات التمييزية في المناجم . ويجسد هذا التقرير آخر كشف عن سرقة كنوز ناميبيا . وإن نهب الموارد الطبيعية للاقليم على يد جنوب افريقيا وغيرها من المصالح الاقتصادية الاجنبية ، يجب ان يوضع حد نهائي له قبل ان تنضب الموارد الغنية لذلك البلد بصورة كاملة .

يجب ان يكون بؤس الشعب الناميبي فصل محزن في تاريخ إنهاء الاستعمار . وهو فصل ينبغي ان يقفل الان وإلى غير رجعة . ونعتقد في مجلس ناميبيا اعتقاداً راسخاً ان الاوان قد آن منذ أمد بعيد كي يبدأ مجلس الامن عملية تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا . ولهذا ينبغي ان ينبثق من هذا الاجتماع اتفاق ثابت يخول الامين العام بأن يسير قدماً في وضع الترتيبات من اجل وقف إطلاق النار بين أطراف الصراع ووضع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال لكفالة إقامة انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الامم المتحدة ومراقبتها . ونعتقد أننا لا نطلب الكثير من مجلس الامن عندما نطلب منه ان يحترم قراراته التي يتخذها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : اشكر رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو السيد شيو - بن غوريراب ، أمين الشؤون الخارجية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الذي وجه المجلس إليه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . وأعطيه الكلمة .

السيد غوريراب (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : سيدي الرئيس ، يطيب لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم منصب رئيس مجلس الامن الهام لشهر تشرين الاول/اكتوبر . ويحدونا وطيد الامل أننا بفضل حكمتكم وخبرتكم الطويلة في المجال الدبلوماسي سنجد أنفسنا في المكان الصحيح وسنعزز إلى حد كبير فرص الخروج بنتيجة حاسمة من هذه المناقشة التي ستمهد الطريق بعد طول انتظار أمام البدء السريع بعملية استقلال ناميبيا .

ثانيا ، في الشهر الماضي قاد السفير فيكتور غبيهو ممثل غانا المجلس بصفته رئيسا له ، قيادة فعالة وجديرة بالثناء ، ولذلك فإننا نهنئه بحرارة .

ثالثا ، أود أن أشكر وفود غانا والكونغو وزامبيا لطلبها من المجلس - نيابة عني - توجيه الدعوة إليّ للاشتراك في المناقشة . وإنني مدين لها كثيرا بالفضل ومقدر للمجلس موافقته .

السيد الرئيس ، لقد قمتم بالامس مع العديد من المشاركين الموقرين الآخرين ، ومن بينهم المتحدثان اللذان سبقاني بالكلام هنا بعد ظهر اليوم ، بالإدلاء ببيانات هامة في الاجتماع الرسمي الذي عقده مجلس الامم المتحدة لناميبيا احتفالا باسبوع التضامن مع شعب ناميبيا وحركة تحرره الوطني المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثل شعب ناميبيا . لقد ظل مجلس الامم المتحدة لناميبيا ينظم تلك الاجتماعات الرسمية طوال السنوات العشر الماضية ، بوصفه مذكّرا مستمرا للامم المتحدة ذاتها ولسائر المجتمع العالمي بمحنة الجماهير الناميبية المقهورة وبالضرورة الادبية والقانونية لإنهاء معاناتها والتعجيل باستقلال ناميبيا .

بعد واحد وعشرين عاما من إلغاء انتداب جنوب افريقيا العنصرية على ناميبيا ، لا يزال وطننا الحبيب معرّضا للنيران وأبناؤه يموتون ، لان بريتوريا ترفض بعناد أن تتركه ، والغرب يواصل السعي بلا هوادة وراء أطماعه الاقتصادية والاستراتيجية الانانية ، ومجلس الامن عاجزا بشكل متكرر بسبب سوء استعمال حق الاعتراض وممنوعا من اعتماد تدابير تنفيذية فعالة ، وبخاصة جزاءات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا العنصرية .

قد يكون من الصحيح أن متكلمين مختلفين استخدموا كلمات مختلفة بالامس عندما تكلموا عن هذه الحالة المأساوية التي يواجهها شعبنا ، غير أن النتيجة دائما واحدة ، وهي أن ناميبيا ليست حرة ، بينما الاستعمار واللاشرعية والاستغلال الإجرامي البشع للموارد البشرية والطبيعية لا تزال مستعرة في أرضنا المخطربة .

وإنني أتذكر الكلمات البليغة التي ذكرها بالامس أحد المتكلمين الذي قال :

"اليوم ، كان ينبغي لنا أن نحتفل باستقلال ناميبيا وأن نبتهج لحرية الشعب الناميبي .

"لكننا ، بدلا من ذلك ، ندب مرة أخرى بأن قمع نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا لناميبيا هو إدانة للحكومات التي ترفق يوما بعد يوم تنفيذ أشد الجزاءات وأوسعها نطاقا ضد نظام بريتوريا . لانها بكل يوم تواصل فيه دعم شرور ذلك النظام إنما تمد أجل احتلال جنوب افريقيا لناميبيا وقمعها للشعب الناميبي" .

ما الذي يدور في عقول وقلوب الزعماء في واشنطن وبون ولندن ؟ أهي عنصرية ؟ أهو جشع في جني الربح وتحقيق سيطرة عالمية فقط ؟ أم هو تجاهل قاس لمصير رفاق من البشر ؟ ربما كان دليلا مفزعا على وجود وحش مرعب في داخلهم جرّدتهم طبيعته الشريرة تماما من جميع المشاعر الإنسانية ودفع بنا جميعا كالقوارض صوب تدمير الذات .

في أوروبا ، نهض العالم بأسره لمعارضة أعمال الإبادة والطغيان التي مارسها هتلر . فلماذا يُغض الطرف عن الإبادة والطغيان في ناميبيا اليوم ، بل في الواقع لماذا يُشجع ويحافَظ عليها ؟ كيف يمكنكم تقديم المدافع والكبريت والبنزين للقتلة ومشعلي الحرائق الخارجين على القانون في بريتوريا ، وتدّعون أنكم تنقذون أرواح الجماهير الافريقية . هذه هي الكيفية التي نرى بها التورط والرياء الغربيين في ناميبيا .

بعد أكثر من ١٠٣ أعوام من العنف الاستعماري وسياسات التسويف المستمرة ، لا نأسف على قول الحقيقة ؛ بعد أكثر من ٣١ عاما من وعد لم ينفذ باستقلال ناميبيا يفترض أن تقود الامم المتحدة إليه ، نعتقد أنه أصبح من حقنا أن ندين الذين يعذبوننا والذين لا يزالون يحتجزون حريتنا رهينة ويطيلون سنوات نفينا .

إننا نقف الآن على عتبة الذكرى السنوية العاشرة للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي قدم عند اعتماده وعدا بالديمقراطية والحرية والانتخابات المنصفة . إنه لا يزال غير منفذ . إن التملق والاعذار وتقديم المزيد من الوعود الفارغة هو ما كنا نستمع إليه طوال تلك السنوات . وما من شك في أننا سنُعامَل بمزيد من المعاملة نفسها من الدوائر المعتادة في هذه المناقشة .

الا يفترض ان نخبركم بالحقيقة عنهم ؟ هلى يفترض فينا ان نقول لهم شكرا على اعمال القتل التي ترتكب دون إحساس للناميبيين رجالا ونساء واطفالا ؟ ما الذي يفترض ان نشعر بالامتنان حياله ويخفف من حدة لغتنا ؟ على الرغم من شرعية وفعالية القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) المستمرتين ، باعتباره الاساس السلمي المقبول دوليا الوحيد لإنهاء استعمار ناميبيا ، لا يلوح في الافق على الإطلاق اي تحرك إلى الامام . نحن نعرف جميعا ان هذه هي الحقيقة ، ونعرف ايضا اسماء واماكن المجرمين الذين يتصرفون فرادى في بعض الاحيان ، وبشكل جماعي في احيان اخرى ، اي عادة ، لتاخير نيل حريتنا .

في نيسان/ابريل من هذا العام نوقشت مشكلة ناميبيا في مجلس الامن ، وشعرنا بالارتياح لإجماع الاراء التي اعرب عنها المشاركون في المناقشة دعما لقضيتنا ولحثهم المجلس على فرض جزاءات شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ضد جنوب افريقيا العنصرية تاييدا لإجراء انتخابات حرة في ناميبيا تشرف عليها الامم المتحدة وتراقبها .

ولصالح قضية ناميبيا تماما ، قدمنا حججا استراتيجية وقانونية وسياسية وادبية لنظهر ان الدعوة التي وجهها المطالبون بإجراء المناقشة كانت في محلها ، وان ما كان يدعى إليه هو مخرج سلمي من المازق الذي انشاته مراوغة جنوب افريقيا ، وربط واشنطن ، واشكال تشويش اخرى مارستها بعض البلدان الغربية .

وكانت النتيجة معروفة سلفا بقدر ما كانت غير معقولة فحق النقض والتصويتات المعارضة من جانب الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية كانت بمثابة قرع ناقوس الموت لمشروع القرار الذي قدمته بلدان عدم الانحياز في المجلس بعد المشاورات التي دارت فيما بينها . ومرة أخرى أحبطت الاقلية الصغيرة الارادة العامة للاغلبية ، بفضل الميزة المريبة لحق النقض . وفي تلك المناسبة قلت إن حق النقض ليس بوسعه أن يقمع ارادة شعبنا وعزمه على أن يحرر نفسه وقلت أيضا إننا سنعود الى هذه القاعة مرة أخرى لكي نطالب باتخاذ إجراءات معينة .

وهانحن هنا الآن ، والسبب الذي جعلنا نعود الى هذه القاعة الموقرة مرة أخرى شرحه للمجلس بطريقة واضحة ومقنعة السيد بليز رابيتافيكا ممثل مدغشقر ورئيس مجموعة الدول الافريقية ، وبيتر زوزي ممثل زامبيا ورئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا . وكانت كلماتهما كلمات حق وإلحاح ، وتعبر عن الحاجة الملحة للاسراع باستقلال ناميبيا .

نحن هنا من أجل عمل جدي لكي نحث المجلس على أن يترك جانبا القضايا الخارجية التي لا صلة لها بالموضوع والتي منعته حتى الآن من اتخاذ إجراء فوري لبدء عملية استقلال ناميبيا عن طريق تنفيذ قراري مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) وتوقيع أحكام وقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وذلك كخطوة اولى في هذه العملية .

لابد لي هنا أن أذكر الامور الواضحة . إن "وحش" الربط الذي يعتبر اليوم العقبة الرئيسية أمام تحقيق حريتنا لم يكن أبدا جزءا من المفاوضات الخاصة بناميبيا . ولم نسمع به حتى عام ١٩٨١ عندما تغيرت الحكومة في واشنطن . والذين اخترعوا السياسة المسماة بالارتباط البناء مع جنوب افريقيا الفاشية والتي ادينت على نطاق واسع ، هم أنفسهم الذين فرضوا علينا هذه السياسة سيئة السمعة .

إن الربط كشرط مسبق ليس جزءا من القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وقد رفضه مجلس الامن نفسه في القرارين ٥٣٩ (١٩٨٣) و ٥٦٦ (١٩٨٥) بل إن بعض المواطنين الامريكيين

البارزين الذين يمثلون آراء سياسية مختلفة حثوا بقوة وزير الخارجية الامريكي السيد شولتز على التخلي عن هذه السياسة التي أدينت على نطاق واسع ، وذلك لصالح الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة في ناميبيا . وفي الوقت الذي لم يكن الربط فيه قضية ، فقد أسهم في العديد من حالات الوفيات والمعاناة التي لا توصف التي حلت بشعب ناميبيا البريء .

كنا نريد أن يصدق اعتقادنا بأن هذه المناقشة الحاسمة الاهمية لن تتخللها السفاسف والكلام عن أمور لا صلة لها بسياسة الربط التي تنتهجها بصورة مشتركة واشنطن وبريتوريا . نحن نريد الحرية . والربط هو نقيض الحرية .

في التقرير الهام المؤرخ في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ أكد الأمين العام من جديد أنه أمكن التوصل الى اتفاق بين جنوب افريقيا وسوابو بشأن نظام التمثيل النسبي في الانتخابات التي نص عليها قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ثم أنهى الامين العام تقريره بأن ذكر بشكل قاطع ما يلي :

"وبهذا الاتفاق ، تم حل آخر قضية معلقة متصلة بخطة الامم المتحدة"

(S/18767 ، الفقرة ٣١)

كان هذا هو العنصر الوحيد المتبقي بعد سلسلة من الاجتماعات المكثفة التي عقدت خلال الفترة من تموز/يوليه الى آب/اغسطس ١٩٨٣ . وفي هذه الاجتماعات ، حددت وفود دول خط المواجهة وسوابو والدول الغربية الخمس التي قامت أيضا بدور المحاور مع بريتوريا ، جميع الشواغل المزعومة لجنوب افريقيا العنصرية ووضعت في نهاية الامر اتفاقا شاملا . ويستخدم هذا الاتفاق الآن كتتمة للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وعلى الرغم من شكوكنا في ذلك الاتفاق فقد اخترنا أن نوقع عليه .

وقد طالبت جميع تلك الوفود فيما بعد بموافاة الأمين العام وممثله الخاص بنتائج عملنا الجماعي . وتضمّن الاتفاق قائمة ونص بيان صحفي صدر فيما بعد ، ومشروع رسالة كانت الدول الغربية الخمس سترسلها الى رئيس مجلس الامن ، في اللحظة التي تبدي فيها بريتوريا رأيها فيما يتعلق باختيار النظام الانتخابي . وكان الهدف من

تلك الرسالة انه متى تم التوصل الى اتفاق بشأن النظام الانتخابي ، يجتمع مجلس الامن لاتخاذ القرار الذي يمكن من وضع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ، بعد أن يدخل اتفاق وقف اطلاق النار حيز النفاذ . هذه هي القصة .

هذا هو بالضبط ما يذكرنا به الامين العام . فعندما يؤكد مرة أخرى على آخر قضية معلقة تتصل بخطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا قد حلت ، فإنه بذلك يفتح الطريق أمام المجلس للعمل . وما يبقى علينا أن نفعله الآن هو أن ننتقل الى المرحلة التالية ، بتحديد موعد لوقف اطلاق النار . وسوابو من جانبها على استعداد لتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار الآن هنا في نيويورك أو في أي مكان آخر باستثناء جنوب افريقيا التي تقوم على الفصل العنصري وناميبيا المحتلة .

ومرة تلو الاخرى أكدنا من جديد للامين العام التزامنا المستمر بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) واستعدادنا للتعاون الكامل من أجل ضمان نجاح العمل المشترك الذي سيحقق الحرية لبلدي .

وقد حان الآن وقت العمل . ولا يمكن أن تكون هناك اعذار أو مماطلات . فالحق واضح في حد ذاته والقضية عرضت بشكل جيد . ونحن ندعو مجلس الامن والمجتمع الدولي كله الى تحديد المسار لتقرير المصير والاستقلال في ناميبيا الآن . ولكن اذا ما رفض المنفذون في الدوائر المعتادة ، التي حمت بريتوريا في هذا المجلس ، أن يمضوا مرة أخرى معنا الى الامام فليوفروا علينا آلام الكلمات الرنانة التي لا معنى لها والمماطلة السياسية ، عندما يتكلمون ملء أفواههم كحلفاء ومدافعين عن بريتوريا .

لقد وصلنا الى مفترق الطرق ، ويوجد خياران رئيسيان أمام المجلس . أحدهما خيار يأذن للامين العام أن يبدأ فورا بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) على أساس النتائج التي توصل اليها بنفسه . والخيار الآخر هو أنه اذا كررت جنوب افريقيا التي تقوم على الفصل العنصري رفضها للمضي قدما ، يتخذ المجلس جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ضد تلك الدولة الطريدة من أجل إرغامها على التقيد بهذا القرار .

هذه هي القضية التي نعرضها الآن على المجلس . ونحن ننتظر حكمكم النهائي ونتوقع العدالة ، فهذا هو الإجراء المنطقي والسليم الذي يجب اتخاذه . ويجب أن تتحرر ناميبيا .

في البيان الختامي الذي أدليت به في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٧ قلت انه لو أن عرقلة ارادة الاغلبية في هذا المجلس ستبقى سائدة ، فيجب أن تقوم الجمعية العامة بالتصرف وفقا للميثاق وأن تتولى مسؤوليتها كاملة في إنهاء الاستعمار في ناميبيا .

وفي هذا الصدد ، جاء في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الوزاري لمجلس الامم المتحدة لناميبيا المعقود في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ما يلي :

"حيث لم يتمكن مجلس الامن من اتخاذ تدابير محددة لارغام جنوب افريقيا على التعاون في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بحلول ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، رجا الوزراء من الجمعية العامة أن تنظر ، في دورتها الثالثة والاربعين ، في اتخاذ الاجراءات اللازمة وفقا لميثاق الامم المتحدة ، ادراكا لحقيقة مفادها أن تلك حالة فريدة قامت في ظلها الامم المتحدة بالاضطلاع بالمسؤولية المباشرة عن النهوض بعملية تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني لناميبيا" . (S/19187 ، الفقرة ٣٠)

ونحن نؤيد من أعماق قلوبنا هذا الموقف الشجاع والمسؤول الذي اتخذته على هذا المستوى الرفيع الدول الاعضاء في مجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي يعتبر السلطة الشرعية المسؤولة عن ادارة شؤون بلدنا حتى ينال استقلاله .

اننا مطلعون على مشروع القرار الذي هو الآن موضوع مشاورات فيما بين أعضاء المجلس ونؤيده ولنا وطيد الامل في أن يعتمد بالاجماع .

وفي الختام أود أن أشير الى الكلمات الملهمة الصادرة عن رئيسنا الدكتور سام نوجوما الذي يقول دائما للجماهير الناميبية المناضلة ما يلي :

"عندما يُكتب تاريخ ناميبيا الحرة والمستقلة في يوم من الايام سيقال عن سوابو انها قد وقفت بصلابة عندما تقهقر الآخرون وانها قد ضحت من أجل قضية التحرير المقدسة عندما فرط بها الآخرون" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد غوريراب على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ . المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل الهند . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، يتقدم وفدي اليكم بالتهاني على توليكم رئاسة مجلس الامن للشهر الحالي . ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لسلفكم السفير فيكتور غبيهو ، ممثل غانا ، على الطريقة المقتدرة التي اضطلع بها بمسؤولياته . وأود أيضا أن أرحب بالسيد مارتي آتيساري الذي ربما تكون هذه أول مرة يشترك فيها في مداولات مجلس الامن بشأن هذا الموضوع بعد توليه مسؤولياته الاضافية .

اننا نخدع أنفسنا اذا قلنا أنه يمكننا اضافة جديد الى مسألة ناميبيا . إن الحجج والحقائق التي ما برحت تطرح في هذه المنظمة منذ ما يربو على أربعين عاما لا تزال صحيحة حتى يومنا هذا . وفي الحقيقة ، قيل في مختلف المراحل أنه لا ينبغي لمجلس الامن بعد الآن تناول مسألة ناميبيا في شكلها الجوهري المؤلم ، بل يجدر به التركيز على الاساليب التي يظهر بها وحدة هدفه .

لقد مرت تسع سنوات وشهر واحد منذ أن اعتمد في هذه القاعة بالذات قرار قرر بموجبه مجلس الامن أن ينشيء تحت سلطته فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا لضمان تحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا عن طريق اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة . وحدد ذلك القرار موعدا نهائيا عندما طلب من الامين العام أن يقدم تقريرا الى مجلس الامن عن تنفيذه . وقد انقضى الموعد النهائي المحدد منذ تسع سنوات وخمسة أيام . لقد كان المجلس على استعداد لتنفيذ القرار ، ولكن جنوب افريقيا لم تكن على استعداد لتنفيذه . وهكذا فقد تم التفريط بارادة مجلس الامن . دعونا نستعرض شريط الخيانة . اننا وان كنا ننظر الى التاريخ بأسى ، فلنتذكر كبرياء وزير خارجية جنوب افريقيا عندما ذكر بغطرسة في رسالته المؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٩ :

"انه لا يمكن لجنوب افريقيا أن تكون أحد هذه الاطراف التي تقدم الآن تفسيرا لخطة التسوية يختلف عن الخطة ذاتها" .

فلنتذكر قوة امتعدادنا لتصديق جنوب افريقيا عندما قالت ، على الورق : "انه لا توجد مسائل معلقة تحول دون البدء بتنفيذ خطة التسوية" . والآن اننا نشهد هذا الانزلاق البطيء المطرد .

بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ وجه الامين العام رسالة الى حكومة جنوب افريقيا والى سوابو تحتوي على فقرتين . طلبت الرسالة تاكيدا خطيا يفيد بأن شروط وقف اطلاق النار قد قبلت وأن التدابير الضرورية قد اتخذت لوقف جميع الاعمال والعمليات الحربية . وكان من المقرر أن تتضمن هذه الاعمال التحركات التكتيكية والانتقال عبر الحدود وجميع أعمال العنف والتخويف في ناميبيا أو تلك التي تؤثر عليها .

بتاريخ ٥ اذار/مارس ١٩٧٩ جاء رد بريتوريا على فقرتي الامين العام . وكان ذلك الرد مطنبا ومبهما من خلال ٢٨ فقرة متعرجة وملتوية . وكانت الفقرة الثانية من ذلك الرد تحتوي على ادعاء يبعث على الدهشة ، طرحه وزير خارجية جنوب افريقيا وهو التالي :

"ان السياسة التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ما برحت تتمثل في التشاور تشاورا كاملا مع شعب افريقيا الجنوبية الغربية . فمصالحه في كفة الميزان . ولابد له أن يقرر مستقبله" .

مصالحه ! مستقبله ! يالها من جراءة ! ويالها من وقاحة !

وهكذا نجد أن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) يجري تقويضه عن طريق التجاهل الضمني لقرار آخر لمجلس الامن هو القرار ٤٣٩ (١٩٧٨) ، الذي أدان قرار حكومة جنوب افريقيا بالمضي في اجراء انتخابات من جانب واحد في الاقليم في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ وذكر بصورة قاطعة أن هذا يتناقض مع قراري مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولكن هل احدث ذلك أي فرق ؟ بالتاكيد . إذ أن ما يسمى "بالجمعية التاسيسية لافريقيا الجنوبية الغربية" قد اجتمعت ، وسجلت انها كانت :

"قد شعرت بالصدمة من جراء رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٩ وموجهة من خمس دول غربية أيدت فيها هذه الدول القرارات الاخيرة التي اتخذها الامين العام ووصفتها بانها عادلة ومعقولة" .

ولا اعتزم الخوض في كل صفحة أو في كل رسالة . فكل سطر لرد من النظام العنصري يجسد تزييف الحقيقة والخيانة . فقد سعى ذلك النظام الى تشويه فكرة إنشاء فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا حيث وصفه بانه "ستار تختفي وراءه سوابو" وهو رأي لا يتشاطره إلا "حصان طروادة" الذي سربه نظام جنوب افريقيا الى ناميبيا تحت قناع جمعية تاسيسية .

وما دامت مسألة ناميبيا على جدول أعمال مجلس الأمن ، فستظل إرادته المعلنة في قراراته التي اعتمدها هو ، قائمة . إن تشكيل مجلس الأمن وعضويته يتغيران كل عام ولكن المؤسسة نفسها تدوم . وقد أناط به الميثاق مسؤولية ولا ينبغي أن يحمله طول الزمن أو صبر شعب على أن يحيد عن هدفه .

وعندما تقرر أصلا تشكيل ونقل فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال إلى ناميبيا ، تشرفت الهند بأن تلقت طلبا بتقديم خدمات أحد ضباطها العسكريين البارزين لانتدابه كقائد للعنصر العسكري في هذا الفريق . ولا تزال حكومتي مستعدة للمساهمة على أي نحو بقدر ما تستطيع من أجل وضع فريق المساعدة في فترة الانتقال لتسهيل إجراء الانتخابات في ناميبيا ونيل استقلالها الكامل .

ورغم ذلك ، ينبغي ألا نغفل أن هذا التأخير الذي امتد لتسع سنوات أعطى النظام العنصري في جنوب افريقيا كل فرصة لاستغلال مجموعة من التغييرات الإدارية والهيكلية في ناميبيا ، ولا سيما في إطار الجيش والشرطة ، بذريعة تسليم السلطة لأبناء ناميبيا ولكن في الحقيقة من أجل تعزيز سيطرته . إن هذه المخططات كانت مصحوبة بعدد من الإصلاحات المزعومة في المجالات الإدارية والتشريعية والدستورية .

وهذا يؤكد الأهمية القصوى لأن نحدد بأنفسنا موعدا نهائيا ثابتا وجدولا زمنيا لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد قال الأمين العام إن كل عناصر التسوية موجودة في موضعها الصحيح في هذا السياق . ومن الواضح أن هناك طرفا ما يحاول تفتيت تلك العناصر . وهذا الطرف يفعل ذلك طوال تسع سنوات . وعن طريق الإرادة الجماعية لمجلس الأمن وحدها يمكن أن نضمن عدم الإخلال بتلك العناصر .

لقد بلغنا مرحلة لم تعد المسألة فيها مسألة الغاية تبرر الوسيلة ، وإنما ضمان الوسائل التي تكفل تحقيق الغاية . ولا نزال نرى أن الجزاءات الإلزامية الشاملة هي تلك الوسائل . فالغالبية العظمى من أعضاء هذه الهيئة العالمية قد وافقت على تلك السياسة . واختلفت قلة ضئيلة . ولكن من السخرية بمكان أن تستخدم هذه المسؤولية الخاصة التي أوكلها الميثاق لتلك القلة كأداة لتحدي الإرادة الدولية .

ينبغي أن نحدد موعدا مستهدفا . ولكن يجب أن نكون على استعداد ذهنيا من أجل اتخاذ إجراء منسق لو أن ذلك الموعد أخلّت به ، كما فعلت في الماضي ، جنوب افريقيا ، أو سمح له بأن يمر بهدوء . وكما أشار الامين العام في تقريره الإضافي بالامس المتعلق بتنفيذ قراري مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) :

"... إذا أعيد النظر في مسألة ناميبيا بواقعية واهتمام مخلص برفاه سكان الإقليم ، فينبغي أن يكون من الممكن فسح المجال لتنفيذ خطة الامم المتحدة .

ويجب أن يسمح لشعب ناميبيا بأن يتمتع بالحرية والاستقلال اللذين هما حق له" .

واستطرد قائلا إن :

"الضرورة تدعو إلى عمل متضافر من جانب المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف" . (S/19234 ، الفقرة ٣٥)

لقد اقترح الامين العام يوم ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٠ موعدا مستهدفا لتنفيذ خطة تسوية ناميبيا ، فلماذا قدمت جنوب افريقيا العديد من المطالب الجديدة ؟ وما هو التطور الجديد الذي حدث فيما بين أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ وحزيران/يونيه ١٩٨٠ لإثارة الذعر في قلوب أولئك الذين لا يهتمون إلا بانفسهم والدفاع عن أنفسهم في بريتوريا ؟ ألم تكن هي حرية زمبابوي ؟

لقد تذللت جنوب افريقيا وقبلت القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وقالت إن التسوية ، وخطة التسوية وحدها ، يمكن أن تكون أساسا لاستقلال ناميبيا ، وحصرت نفسها في زاوية التاريخ ، فمن ربط حق ناميبيا في الحرية بحق أنغولا في الامن ؟ جنوب افريقيا ، نعم . جنوب افريقيا وحدها ، لا .

وعندما حث العالم على تطبيق الجزاءات طُلب منه أن يتحلى بالصبر . وعندما قال الجنوب الافريقي بأنه على استعداد لتحمل المعاناة ، أُبلغ بأن يتحلى بالصبر . وعندما عرضت ناميبيا طلبها على ضميرنا ، أُبلغت بأن الوقت سيحين لذلك .

في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية قبل أيام ، سأل أحد المستمعين من جنوب افريقيا رئيس وزراء الهند راجيف غاندي عن السبب في عدم قبولنا لسياسة

الترغيب والترهيب "العصى والجزرة" التي تشعر بعض الحكومات أنها قد تجدي مع بريتوريا . وقد رد رئيس وزراء بلدي على ذلك قائلا إنه يبدو أن البعض يستأثر بالجزر كله والبعض الآخر يعاني من الضرب بالعصي .

والآن ماذا سيقدم مجلس الامن لناميبيا ؟ هل هو الجزر الذابل كما وعدنا أو العصي التي تمثل عدم اكتراثنا ؟ أم أننا سنثبت في نهاية الامر أن الشرارة التي أوقدت إرادتنا الجماعية في عام ١٩٧٨ لم تنطفئ تماما حتى الآن ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : أشكر ممثل الهند على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي هو ممثل يوغوسلافيا . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، في مستهل بياني أود أن أتوجه إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر تشرين الاول/اكتوبر . إن مهارتكم الدبلوماسية وخبرتكم الكبيرة ستسهمان في نجاح نظرنا في مشكلة ناميبيا مساهمة هامة .

كما أود أن أعرب عن تقديري للممثل الدائم لغانا ، السفير جيمس فيكتور غبيهو ، على الطريقة الماهرة والقديرة التي أدار بها مداولات مجلس الامن خلال شهر أيلول/سبتمبر .

إن حقيقة جنوب افريقيا لا تزال تحتفظ بناميبيا تحت الاحتلال الاستعماري وإن شعب ناميبيا لا يزال حتى الآن محروما من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والحرية ، لا يمكن السماح بها أكثر من ذلك . ولا يزال النظام العنصري ينتهج سياسة الفصل العنصري ، والتمييز العنصري مما يعتبر انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان لشعب ناميبيا . وإن الطريق المأساوي للاحداث في ناميبيا وجنوب افريقيا يفضي لا محالة إلى المزيد من إراقة الدماء ويمثل خطرا على السلم والامن الدوليين .

إن استمرار الحالة الراهنة سوف يؤدي إلى معاناة جديدة لشعب ناميبيا وسوف يزيد من الرعب والاستغلال . وسوف تنجم عن هذا أعمال عدوان جديدة وأعمال تخريب ضد البلدان الافريقية المستقلة ، ولا سيما ضد أنغولا . كما أنه سوف يزيد من مخاطر تدخل أكبر من جانب العناصر الخارجية وتغيير طابع مشكلة ناميبيا بوصفها قضية استعمارية .

إلا أن ما ينطوي عليه الامر الآن هو مشكلة استعمارية وينبغي حلها بنفس الطريقة التي حُلّت بها جميع المشكلات المشابهة الاخرى داخل الامم المتحدة . وإن الدور الرئيسي في ذلك ينبغي أن يلعبه مجلس الامن الذي يجب ألا يسمح بأن تصبح خطة الامم المتحدة لناميبيا ، التي أقرها بنفسه ، مجرد حبر على ورق . إن التأييد الشفوي لتنفيذ خطة الامم المتحدة لم يعد كافيا . وما نحتاج إليه الآن عمل حاسم وعاجل .

إن هذه الاجتماعات ، في رأينا ، اختبار لتصميم المجتمع الدولي بأسره على أن يحرك في نهاية المطاف عملية تحقيق استقلال ناميبيا دون مزيد من التأخير بأية ذرائع وبأية أعمال تتنافى مع هذا الهدف . وإن حل مشكلة ناميبيا سوف يكون إسهاما كبيرا في التخفيف العام للتوترات وتحسين العلاقات الدولية واستقرارها .

إن خطة الامم المتحدة لناميبيا اوشكت أن تكمل عامها العاشر . ولم تتحقق حتى يومنا هذا الآمال التي راودتنا بانها ستوجد حلا . فطوال عشرة أعوام دأب نظام بريتوريا على اجهاض جميع الجهود الرامية إلى كفالة تنفيذ الخطة ، متعللا باوهى الذرائع . وعندما حُسمت آخر المسائل المعلقة المتصلة بخطة الامم المتحدة لناميبيا بالاتفاق على اختيار النظام الانتخابي ، بدا أن الباب مفتوح على مصراعيه أمام استقلال ناميبيا . غير أن جنوب افريقيا تواصل الاصرار على ربط استقلال ناميبيا بمسائل خارجية لا علاقة لها بالموضوع بغية إطالة أمد احتلالها غير المشروع لناميبيا ونهب مواردها الطبيعية . وهذا الإصرار على ربط تنفيذ خطة الامم المتحدة بوجود قوات أجنبية في أنغولا المستقلة افضى إلى طريق مسدود لم يتسن تخطيه بعد .

وعلى غرار معظم البلدان الاخرى ، فإن موقف يوغوسلافيا هو أن عملية حصول ناميبيا على استقلالها لا يجوز رهنها بأي شيء لا يتعلق بخطة الامم المتحدة لناميبيا . إن وجود قوات أجنبية في أنغولا مسالة لا يبت فيها سوى أنغولا المستقلة . فهذه المسالة لم تكن لها قط - ولم تكن لها بالتاكيد عندما اعتمدت الخطة - أية علاقة بحصول ناميبيا على الاستقلال . وعليه ، لا يمكن أن يفهم الربط إلا بانه إعاقة لتنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا . ومن الضروري أن تعي جميع الاطراف هذا ، وأن تحاول تذليل هذه العقبة التي تعترض طريق ناميبيا إلى الاستقلال .

وعلى مجلس الامن أيضا أن يبدي تصميمه واستعداده لوضع حد لهذه المكائد بتحديد تاريخ مبكر لتنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا ، وذلك باستكمال الترتيبات الخاصة بتكوين فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ووضعه في ناميبيا ، ومطالبة جنوب افريقيا بأن تقبل دون مزيد من التسويف اقتراح المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بوقف اطلاق النار . وخلال الفترة المتوخاة لتنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا ، يتعين على مجلس الامن أن يتابع المشكلة وأن يرصد عملية التنفيذ ، حتى يكون في استطاعته التدخل في الوقت الملائم ، وإزاحة جميع العقبات المحتملة .

أما إذا أخفق مجلس الأمن في كسر الجمود الحالي ، فإن يوغوسلافيا ستؤيد كل تدابير الضغط على جنوب افريقيا العنصرية ، بما فيها الاجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وترى يوغوسلافيا أن فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة على نظام بريتوريا العنصري هو أكثر الوسائل السلمية فعالية ، بل إنه الوسيلة السلمية الوحيدة المتبقية للقضاء على الفصل العنصري وتحرير ناميبيا وصيانة السلم في الجنوب الافريقي . وريثما يتم ذلك نرى أنه يتعين على جميع البلدان أن تلجأ إلى فرض الجزاءات الطوعية على جنوب افريقيا وغيرها من تدابير المقاطعة والضغط . وهذا ينسحب بصفة خاصة على الدول التي مازالت تواصل تعاونها مع نظام بريتوريا وتُبقي على علاقاتها معه .

ويوغوسلافيا تؤيد الاقتراح الذي يقضي بأنه إذا أخفق مجلس الأمن مرة أخرى في اعتماد تدابير محددة لحمل جنوب افريقيا على التعاون في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا سيكون على الجمعية العامة أن تُشرع في اتخاذ إجراء بموجب ميثاق الأمم المتحدة من أجل تنفيذ تلك الخطة .

إن يوغوسلافيا ترى دائما أن للأمين العام دورا هاما للغاية ينبغي أن يضطلع به في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا . ونحن نقدر الجهود التي بذلها حتى الآن ، ونتوقع أن تفضي إلى تحقيق استقلال ناميبيا .

وثمة قنوات أخرى للتفاوض لا يجوز استبعادها من عملية حسم مشكلة ناميبيا . بل ينبغي أن تكون داعمة لخطة الأمم المتحدة وفي إطارها . ولا يجب قبول أية محاولات لإخراج حل مسألة ناميبيا من نطاق اختصاص الأمم المتحدة .

ويقتضي الواجب منا جميعا أن نؤيد اجراءات مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . فلعدة سنوات يبادر المجلس باتخاذ اجراءات عديدة ترمي إلى مساعدة شعب ناميبيا في تحقيق استقلاله . وقد اعتمد الاجتماع الوزاري الذي عقده المجلس مؤخرا وثيقة هامة تتضمن توصيات محددة باتخاذ مزيد من الاجراءات . وبلدي يؤيد هذه التوصيات كل التأييد وسيعمل بهمة ونشاط على تنفيذها .

وعلى المجتمع الدولي أن يواصل وأن يعزز مساعدته ودعمه المادي والسياسي للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في نضالها في سبيل الحرية والاستقلال ، وذلك كجزء من الاجراءات الرامية إلى تحرير ناميبيا بصفة نهائية . وبالنسبة لشعب ناميبيا وسوابو - ممثله الحقيقي الوحيد - فإن تعزيز كفاح التحرر هو السبيل الوحيد لمواجهة سياسة جنوب افريقيا المخادعة ، ورفضها الحل السياسي .

ويوغسلافيا ، إنطلاقا من مبادئ سياستها المستقلة وغير المنحازة ، تتمسك بتعهدها بمواصلة تأييد التنفيذ العاجل لخطة الامم المتحدة لناميبيا ، ومساعدة شعب ناميبيا في نضاله العادل تحت قيادة سوابو إلى أن ينال حريته واستقلاله في نهاية المطاف . وترى بلادي أن دعم هذا النضال دين في عنقها يمليه احترامها لماضيها ومُثلِها ومبادئها التي تمخض عنها نضالها في سبيل التحرير .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل يوغوسلافيا على بيانه وعلي الكلمات الطيبة التي تفضل بتوجيهها إليّ .

المتكلم التالي ممثله نيكاراغوا .. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها .

السيدة استورغا غاديا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس عن هذا الشهر . ونحن على يقين بأن خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية سيكونان عاملين هامين للخروج بنتيجة ناجحة من المناقشة الدائرة الآن . وبالمثل ، نهنئ سفير جمهورية غانا الشقيقة ، فيكتور غبيهو ، على الطريقة الماهرة للغاية التي أدار بها أعمال المجلس في شهر أيلول/سبتمبر .

في عام ١٩٧٨ ، وفي أعقاب مشاورات ومفاوضات مكثفة بين ما يسمى فريق الاتصال التابع للدول الغربية ، وجنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ؛ قام الامين العام للامم المتحدة آنذاك بارسال مفوض ناميبيا السيد اهتيساري وفريق من الخبراء إلى ناميبيا ، لإعداد تقرير حول التدابير اللازمة لكفالة استقلال ذلك الاقليم .

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر من ذلك العام ، أقر المجلس في قراره التاريخي ٤٣٥ (١٩٧٨) الاقتراحات النهائية التي تضمنها التقرير . وعم السرور العالم بأسره . فقد بدا أن حوالي مائة عام من المعاناة والظلم أشرفت على نهايتها . وأُكّد لنا أن استقلال ناميبيا بات قاب قوسين أو أدنى .

غير أنه منذ تلك اللحظة - وقبلها بالتأكيد - كانت بريتوريا تحوك الخطط والتكتيكات لتفادي تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بالتواطؤ مع بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين كانوا يؤكدون علنا تأييدهم لذلك القرار ، ولكن الأحداث بعد عام ١٩٧٨ أثبتت أنهم كانت لديهم بالفعل خطط لواد آمال البشرية ، بالتعلل بالحجة تلو الأخرى لإحباط استقلال ناميبيا وتأجيله إلى ما لا نهاية .

واستنادا إلى أسباب وصفت بأنها "مشاكل تقنية وتنفيذية" بدأت جنوب افريقيا في تطبيق تكتيكات تسويفية في المفاوضات تستهدف كسب الوقت من أجل وضع خططها الاستراتيجية لناميبيا ، ومحاولة خلق ظروف لفرض حل انفرادي لمشكلة ذلك الاقليم .

وتصعيد أعمال القمع والعنف التي بدأت بمذبحة كاسينغا ولم تتوقف حتى يومنا هذا كان هدفها الأساسي ، من ناحية : تدمير سوابو ، ومن ناحية أخرى : إقامة حكومة عميلة يمكن في وقت من الأوقات أن تعلن الاستقلال من جانب واحد ولكن تحت سيطرة جنوب افريقيا ورقابتها .

وفي الوقت ذاته ، شرعت جنوب افريقيا ، بهدف تغطية جميع الجبهات ، في إنشاء هيكل اقتصادي وعسكري لا يكفل إطالة أمد احتلالها للاقليم فحسب بل ويزعزع استقرار أية حكومة شرعية ومستقلة تقوم في المستقبل في ناميبيا ، بالإضافة إلى زعزعة الاستقرار الاقليمي في كامل منطقة الجنوب الافريقي .

وفي عام ١٩٨٠ انشأت جنوب افريقيا ما يسمى بالقوات الاقليمية لافريقيا الجنوبية الغربية بغية إعطاء الانطباع بانه توجد في ناميبيا "قوات ناميبية مشروعة" لا يشملها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . إن القوات الاقليمية هذه ، المكونة من ناميبيين مجنّدين بالقوة ، ليست سوى قوات احتلال . فقوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا هي التي تقوم بتنظيمها وتدريبها وتوجيهها وتمويلها وتجهيزها .

وتعتزم جنوب افريقيا استخدام القوات الاقليمية في المستقبل كعنصر لزعزعة استقرار حكومة تشكّلها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . فقد حصل نفس الشيء في عمليات مماثلة لتصفية الاستعمار ، مثل انغولا وموزامبيق ، حيث نرى كيف تعمل القوات المرتزقة في الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا (يونيتا) وفي (رينامو) بتوجيه من بريتوريا ، وهي قوات يعود أصلها الى فترة ما قبل الاستقلال . وهي تماثل قوات "الكونترا" في الجنوب الافريقي .

إن البلد الذي طور نظرية الربط قد أعطى أفضل هدية الى جنوب افريقيا . فقد أتاحت هذه الذريعة الأخيرة لجنوب افريقيا تكريس وتعميق سيطرتها على ناميبيا . لقد كان ذلك البلد ، أي الولايات المتحدة ، العضو الدائم في مجلس الأمن ، في هذه القاعة في عام ١٩٧٨ عندما أُقر بالإجماع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . إن ذلك البلد ، الذي لا يزال عضوا دائما في المجلس ، هو أهم عامل في تحقيق استقلال ناميبيا أو في استمرار معاناة الملايين من البشر الذين يتحملون اليوم وطأة الاحتلال والاستعمار .

إن جنوب افريقيا ، بينما تصرّ على الربط ، تزيد من تهديداتها وهجماتها على جمهورية انغولا الشعبية ، علما منها بأن أسباب وجود هذه القوات في ذلك البلد هي بالتحديد الأعمال العدوانية وأعمال زعزعة الاستقرار التي تقوم بها هي نفسها ضد

انفولا . وفي تلك الاثناء ، يمر الوقت ، ويستخدم حق النقض ضد قرارات مجلس الامن ، وتواصل بريتوريا وحلفاؤها تطوير خططهم الاستراتيجية في ناميبيا .

وهكذا يتساءل المجتمع الدولي الى متى سنسمح باستمرار هذا السلوك البربري ؟ وكم من الوقت سيمضي قبل ان تنفذ صيحات الم الشعب الناميبي وصرخات الرجال والنساء والاطفال عبر آذان الذين يطيلون امد هذا الوضع وتصل إلى ضمائرهم ؟ كم من البشر يجب ان يموتوا بغية ان تحنّ ، ولو بأقل درجة ، قلوب الذين يزعمون بانهم المدافعون عن حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية ؟

إن المجلس لا يمكن ان يبقى مغلول الايدي بحق النقض . إنه لا يمكن ان يقبل الفشل في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . فلا بد للمجلس ان يفي بواجبه . ولا بد للمجلس ان يضطلع بدوره الوقائي لا العلاجي . ويجب على المجتمع الدولي ان يعمل دون إبطاء ودون قبول المزيد من الاعذار . إن الشعوب لا تنتظر ؛ إنها تثور وتكافح وتنتصر .

إن المجتمع الدولي يعطي مرة اخرى فرصة جديدة للمجلس لتحمل مسؤولياته . إننا نناشد هذه البلدان التي مارست بصورة منتظمة حق النقض بشأن هذه المسألة ان تعيد النظر في موقفها وأن تقف الى جانب العدالة والقانون الدولي .

لقد مضى ٣٠ عاما بالتحديد على اعتماد حكومة جنوب افريقيا لقانون الإرهاب الذي طبق على جنوب افريقيا وعلى ناميبيا وبأثر رجعي يعود الى عام ١٩٦٢ . ومنذ ذلك الحين تعمل جنوب افريقيا دون عقاب ضد شعبها وشعب ناميبيا . ومع ذلك ، لم يتمكن المجتمع الدولي حتى الآن من اتخاذ التدابير اللازمة لحمل جنوب افريقيا على التخلي عن احتلالها غير الشرعي لناميبيا . واليوم ، يسود اكثر من اي وقت مضى اقتناع واضح بأن فرض الجزاءات الإلزامية هو السبيل السلمي الوحيد الباقي امام المجتمع الدولي الذي يمكنه من خلاله مساعدة هذين الشعبين على القضاء على الفصل العنصري ووضع حد للاحتلال غير الشرعي لناميبيا .

وفي هذا الصدد ، فإن المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، الذي عقد في فيينا في تموز/يوليه ١٩٨٦ ، اعلن في برنامج العمل الذي اعتمده ما يلي :

"يناشد المؤتمر الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهما من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، اللتين حالتا ، حتى الآن ، دون اداء المجلس لمهامه بفعالية ، أن تعيدا النظر في موقفيهما في ضوء الحالة الخطيرة في الجنوب الافريقي وما تجمع على مر السنوات العشرين الماضية من أدلة تشير ، على نحو لا يقبل الجدل ، الى أن الجزاءات الإلزامية الشاملة هي أكثر الوسائل السلمية فعالية لإرغام جنوب افريقيا على إنهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا" . (A/CONF.138/11 ، ص ٤٧)

وبعد تسعة أعوام من اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، تتاح لمجلس الامن الفرصة مرة اخرى . فتخفيف أو إطالة معاناة وكفاح الشعب الناميبي سيقرره موقف كل عضو من الاعضاء ، لان حل المشكلة ليس سوى مسالة وقت وأسلوب . وفي نهاية هذا الكابوس سوف نرى ناميبيا محررة من السيطرة الاجنبية ومستقلة ، لانه ، كما يقول المثل الافريقي ، "لايمكن لاحد أن يوقف هطول المطر" .

وفي الختام ، أود أن أقتبس العبارات التي قالها الرئيس دانييل اورتيغا سافيدرا في المناقشة العامة في الدورة الراهنة للجمعية العامة ، اذ قال :

"إن الشعوب لن تنتظر حتى تحصل على إذن بالقتال ، والكفاح والنصر ، ولكنها ستدفع بعملياتها الرامية إلى التغيير ، وعندئذ سيرتفع العويل وقرض الاسنان من جانب أولئك الذين لم يودوا ابدا الإنصات إلى الشعوب وكانوا شركاء لزبانية القهر" . (A/42/PV.30 ، ص ٣٦)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثلة نيكاراغوا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل الجزائر . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، يتقدم وفد بلادي إليكم بالتهنئة الحارة على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر تشرين الاول/اكتوبر . إننا نقدّر تقديرا كبيرا الطريقة القديرة التي تقودون بها أعمال هذا المحفل منذ بداية شغلكم لمنصبكم . إننا نحييكم بوصفكم ممثل بلد تتمتع معه الجزائر بعلاقات صداقة وتعاون بما فيه مصلحة شعبينا المتبادلة ومنفعة صون السلم والاستقرار في منطقة البحر الابيض المتوسط التي نعيش فيها .

وأود أن أعرب لسلفكم ، الاخ فيكتور غبيهو ، الممثل الدائم لغانا ، عن ارتياحنا التام لطريقته الماهرة والناجحة ، واعتزازنا بها كافريقيين ، في توجيه انشطة مجلس الامن خلال الشهر الماضي .

لقد عقد مجلس الامم المتحدة لناميبيا بنيويورك في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ اجتماعا وزاريا يعبّر عن قلقنا الشديد ونفاد صبرنا إزاء الحالة التي لا تحتمل والسائدة في ناميبيا .

ولقد كان هذا الاجتماع رد فعل على إنكار الحقوق الثابتة للشعب الناميبي والاضطهاد المتعاظم الذي يلقاه على يد نظام جنوب افريقيا . كما كان إشادة حماسية بالشعب الناميبي لنضاله العظيم وتعبيرا عن التاييد لعزيمته التي لا تلين في كفاح تحريره الوطني ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ممثله الوحيد الاصيل .

وقد كان هذا الاجتماع ايضا تعبيرا عن سخطنا إزاء التحدي المستمر للامم المتحدة المتمثل باستمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا . وكان هذا الاجتماع اخيرا نداءً ملحاً موجهاً الى المجتمع الدولي ، ولاسيما الى مجلس الامن ، بانه يجب في نهاية المطاف ان يطبق قرار المجلس بشان ناميبيا .

هذا هو النداء الذي رددته المجموعة الافريقية عندما طالبت بعقد هذا الاجتماع العاجل لمجلس الامن . وبهذه المبادرة الجديدة الرامية الى نصرة القضية الناميبية ، تؤكد افريقيا مرة اخرى أن هذا النضال هو نضالها وأنها ستسعى جاهدة من أجل إعمال حقوقها .

لقد اعتاد مجلس الامن على مر السنين على النظر في الشكاوى الموجهة ضد بريتوريا بنفس تواتر جرائم جنوب افريقيا العديدة . وما برح مجلس الامن يبحث سياسة الفصل العنصري ما أن يتعاظم العنف العنصري وما أن يعلن شعب جنوب افريقيا من خلال تضحياته عن رغبته في القضاء على سيطرة الانسان على أخيه الانسان .

وفي أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي تشن ضد دول الجنوب الافريقي ، يجد مجلس الامن سجلا مؤثرا زاخرا بمحاولات الهيمنة على الصعيد الاقليمي . وعلاوة على ذلك ، فإن الرسالة التي وجهها ممثل انغولا الى المجلس في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر توضح دون مراوغة أن هذا البلد قد تكبد وحده منذ بداية هذا العام ٩٠٠ انتهاك من جانب جنوب افريقيا لمجاله الجوي و ٤٠ اعتداءً برياً .

وبالمثل ، مافتئ مجلس الامن طوال عقدين من الزمن يتداول مسالة استمرار احتلال جنوب افريقيا العنصرية غير الشرعي لناميبيا . وبدءا بقرار المجلس ٢٤٥ (١٩٦٨) وحتى القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، اتخذ المجلس ما مجموعه ١٩ قرارا خاصا بالمسالة ،

رغم الكثير من المناسبات التي لم تعتمد فيها مشاريع القرارات بسبب إساءة استخدام حق النقض .

إن اللجوء الى العنف الذي أصبح بمثابة نمط للسلوك ، وقمع حق الشعوب في تقرير المصير والاعتداء المستمر على دول مستقلة - تدلل على انكار نظام بريتوريا المطلق للمبادئ الاساسية التي تقوم عليها منظمتنا .

وما لم يرغب مجلس الامن في قبول المجازفة بالايحاء بانه يتغاضى عن الاستخدام المنتظم بالقوة ، يجب عليه أن يتخذ التدابير اللازمة لاستعادة سلطة القانون والحفاظ على مصداقية مركزه الخاص فيما يتصل بصون السلم والامن الدوليين .

وإن كانت هناك فرصة سانحة أمام مجلس الامن لكي يبلور إرادته في أن ينفذ قراراته العديدة في وجه نظام بريتوريا وأن يستعيد فعاليته ، فهي متوفرة هنا في موضوع هذه المداولات .

لقد أعلن أن احتلال ناميبيا غير شرعي . كما حددت طبيعة هذه المسألة بوصفها مشكلة من مشاكل إنهاء الاستعمار التي يجب حسمها . ولقد وردت العملية الكفيلة بالاضطلاع بذلك في القرار ٤٣١ (١٩٧٨) ، ووردت الوسائل اللازمة لتنفيذ هذا القرار في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . واخيرا ، فإن جميع الشروط اللازمة لتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا مستكملة بالفعل بفضل العمل المثابر الذي يضطلع به أمينا العام ، الذي نشيد به أيما إشادة على تفانيه الدؤوب في هذه المهمة السلمية التي تستهدف إعمال حق الشعوب في تقرير المصير .

ولهذا ليس هناك ما يبرر جعل استقلال ناميبيا رهنا بسياسة الامر الواقع التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا . وبالمثل ، ليس هناك ما يبرر المراوغات والمناورات في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة الى إقرار العدالة .

يجب على مجلس الامن اليوم أن يستجيب للنداء المستمر الذي يوجهه اليه شعب ناميبيا ولمطالبة المجتمع الدولي الذي نفد صبره فيقرر بحزم في نهاية المطاف أن يبدأ عملية تنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وفقا لجدول زمني ملزم .

وهذا يعني اولا تحديد اجل نهائي مطلق لتطبيق خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، وبعد ذلك تخويل الامين العام بان يشرع في اجراء المشاورات اللازمة من اجل وضع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ؛ واخيرا ، تعبئة الوسائل اللازمة الكفيلة باتمام هذه العملية ، التي يقصد منها كفالة ان تكون الانتخابات التشريعية حرة في ناميبيا .

يتابع الشعب الناميبي من جديد مداولات مجلس الامن في انتظار ما ستسفر عنه من اعمال . ولهذا ، فإن إرادة وقرار هذه الهيئة لا ينبغي ان يوجها صوب اي شيء بخلاف استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف . إن الوفاء لما يجمعنا هنا معا يعني انه ليس هناك اي بديل لذلك .

إن الامم المتحدة التي تجسد الحرية ، والحرية التي لا تتجزأ ، لن تحقق رسالتها كاملة مادامت هناك مناطق مستعبدة لم تتحرر بعد . فنضال الشعب الناميبي ، في نهاية المطاف ، هو نضالنا جميعا ومطلبه هو جزء لا يتجزأ مما نعمل جميعا من اجل تحقيقه .

هذا هو إذن اساس املنا المشروع في ان نرى اخيرا ان هذه المداولات ستفضي الى العمل الذي طال انتظاره والذي بينما يساعد ناميبيا على استعادة استقلالها وتبوء مكانها الصحيح ، فهو يسارع ايضا عجلة التاريخ التي لا يمكن وقفها ويقربنا من فجر عصر يسوده السلم والاستقرار والعدالة في الجنوب الافريقي باسره .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

لقد طلبت ممثلة الولايات المتحدة التكلم ممارسة حق الرد ، واعطيها الكلمة .

الانسة بايرن (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ادعى ممثل او ممثلان بان حكومة بلادي تعارض تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا ، وانها تعرقل تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهذه البيانات تناقض الحقائق . لقد كانت حكومة بلدي في طليعة الامم التي تعمل من اجل النقل السلمي للسلطة الى

ناميبيا . وهؤلاء الذين اشير اليهم يرفضون مفهوم الانتقال السلمي ويبدو انهم يعتنقون مبدأ العنف حلا . اهذه هي السياسة التي ينبغي أن تؤيدها هذه الهيئة المكرسة لخدمة السلم ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ليس هناك متكلمون آخرون في هذه الجلسة .

ستعقد الجلسة القادمة لمجلس الامن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول الاعمال غدا ، الخميس ، ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ، الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠